

## مصادر التشريع

# غير المقبولة في الإسلام

د. وهبة الزحيلي

**أن** مصادر التشريع أو استنباط الأحكام الشرعية من حلال أو حرام بلغت فيما يمكن جمعه من أصول أئمة المذاهب الفقهية نيفاً وأربعين دليلاً أو مصدراً ، وما عدا تلك المصادر لا يقر الإسلام أي مصدر لا يستند إلى الشريعة أو إلى الوحي الإلهي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، فهي في تقدير الشرع مصادر موهومة غير موثوقة لكثرة الخطأ فيها ، أو لعدم صلاحيتها للديمومة والبقاء ، أو لعدم شمولها وعمومها ، أو لتأثر التشريع بناء عليها بأهواء الواضعين ومصالحهم الخاصة ، أو بسبب الإخلال أو العبث أو الفض من جانب المصلحة العامة التي ينبغي أن يقوم عليها كل تشريع ، ويمكن الجزم برفض هذه المصادر إجمالاً بما نص عليه القرآن الكريم في آيات كثيرة ذات مدلول واحد ، منها :

١ - « وإذا تتلى عليه آياتنا بيّنات ، قال الذين لا يرجون لقاءنا : ائت بقرآن غير هذا أو بدّله ، قل : ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ، ان اتّبع إلا ما يوحى إليّ ، اني أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم » ( سورة يونس : ١٥ ) .

٢ - « والنجم اذا هوى ، ما ضلّ صاحبكم وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى » ( سورة النجم : ١ - ٤ ) .

٣ - « أفلم يدبروا القول ، أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين ، أم لم يعرفوا رسولهم فهم له منكرون ، أم يقولون به جنة ، بل جاءهم بالحق وأكثرهم للحق كارهون ، ولو اتّبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن ، بل أتيناهم بذكرهم ، فهم عن ذكرهم معرضون » ( سورة المؤمنون : ٦٨ - ٧١ ) .

## □ سلطة التشريع العليا في نظام الاسلام :

لا خلاف بين المسلمين في أن مصدر جميع الأحكام التشريعية من أوامر ونواه هو الله تعالى ، لا يشاركه فيه أحد من الناس ، فيما وضع من مبادئ وأصول وتشريعات مفصلة محددة ، وطريق التعرف عليها ما أنزل الله في قرآنه أو أوحى به الى نبيه محمد ﷺ . وفي ذلك ضمان وثيق لحرية الانسان والحفاظ على كرامته ومصالحه وعدم استبداد أحد من الناس بمقدراته وأحواله . أما اعطاء سلطة التشريع والأمر لأحد من الناس ، فهو اشراك في ربوبية الله ، ومنازعة في سلطانه المطلق وهيمنته الشاملة ، وطريق يؤدي الى الاستبداد والظلم والتعسف ، واهدار حرية الانسان ، والاضرار بمصالحه الخاصة التي لا تصطدم مع المصالح العامة ، والعبث بأحوال الناس ، والأخذ بهم الى طريق الهاوية والضلال والضياع والفساد ، كما حصل فعلا في عصر الجاهلية حينما كان يسيطر على الناس في ترتيب أوضاعهم وتنظيم أمورهم واحداث عقائدهم : الوثنية وعبادة الأصنام ، لذا قال النبي ﷺ : « رأيت عمرو بن لُحي يجر قصبه - أي أمعاءه - في النار » لأنه أول من بحر البحيرة ، وسيب السائبة (١)، وسن للعرب عبادة الأصنام ، وغيّر دين اسماعيل عليه السلام .

وقد أورد القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على استقلال الله تعالى بسلطة التشريع وانشاء الأحكام الشرعية ، مثل قوله تعالى : « ان الحكم الا لله » ( الأنعام : ٥٧ ) « ان الأمر كله لله » ( آل عمران : ١٥٤ ) « فالحكم لله العلي الكبير » ( غافر : ١٢ ) « وهو خير الحاكمين » ( يونس : ١٠٩ ) « وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمننا عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » ( المائدة : ٤٨ ) كل هذه النصوص ونحوها تدل على أن السيادة أو الحاكمية لله ، بمعنى انشاء أو وضع الأحكام ، وليس للبشر سلطة التشريع بالمعنى الحقيقي ، وانما يقتصر دور المجتهدين أو المشرعين بالمعنى المجازي على التنظيم والترتيب والتفصيل في اطار التشريع الالهي ، ويكون لهم الحق في الكشف عن أحكام الله وابانتها للناس ، وتعريفهم بضوابطها وقيودها وتوضيح غاياتها ، وافتائهم بما يستجد من القضايا والمسائل في ضوء الروح العامة للشريعة ، بالاهتداء بمقاصد الشريعة ومنهجها في رعاية المصالح العامة ، ودرء المفاسد والمضار وأنواع الأذى عن الناس ، والحرص على تحقيق أصول خمسة وایجادها وبقائها ، والمحافظة عليها من الاعتداء والاضرار ، وتلك الأصول : هي الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسب أو العرض ، والمال .

## □ استخلاف الأمة في تنفيذ الشريعة :

ينحصر دور الناس في تنفيذ أحكام الشريعة والاذعان لها واحترامها وتطبيقها ، فالبشر وكلاء عن الله في تبليغ أحكامه وتعليمها وتقريرها ، ورعاية تطبيقها ، وفهم مدلولاتها ، والسير في فلکها ، والتزام منهجها، والتجديد محصور بمراعاة الأعراف والمصالح الطارئة عن طريق سلطة الاجتهاد فيما تدل عليه النصوص ، أو تهدف اليه من تحقيق

غايات ، أو تحد من حدود يلزم السير في نطاقها ، وتنظم الحياة في محورها . والأحكام تفهم بمعنى أوسع من حرفية النص ، وفهمها بعلمها ومعانيها ، كما فهمها الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم .

والأدلة كثيرة على أن الناس وكلاء أو خلفاء عن الله تعالى في الأرض ، منها قوله تعالى : « واذ قال ربك للملائكة : اني جاعل في الأرض خليفة » ( البقرة : ٣٠ ) واذ ورد النص القرآني دالا على استخلاف بعض الرسل والأنبياء كأحسن مثال ، فان البشر أيضاً من بعدهم هم خلفاء الأرض ، قال تعالى : « اذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح » ( الأعراف : ٦٩ ) « ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون » ( يونس : ١٤ ) « وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم » ( الأنعام : ١٦٥ ) .

وما على الخليفة أو الوكيل الا أن ينفذ أوامر المستخلف له : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ، واذ حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ( النساء : ٥٨ ) « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » ( النساء : ٥٩ ) .

وقد حددت هذه الآية الأخيرة مصادر التشريع في الاسلام ، التي تستقي في النهاية من مصدر واحد : وهو الوحي الالهي ، وهذه المصادر هي :

أولاً : القرآن الكريم ، وتطبيق ما جاء فيه محقق لطاعة الله تعالى .

ثانياً : السنة النبوية الصحيحة المبينة لما جاء من عند الله تعالى ، والعمل بها محقق طاعة الرسول ﷺ .

ثالثاً : الاجتهاد الجماعي أو اجماع ذوي الفكر المختصين في النظر في شؤون الناس ومصالحهم العامة ، وادراك قضاياهم الدينية أو الدنيوية ، من الحكام والأمراء والعلماء ورؤساء الجند ، وخبراء السياسة والاقتصاد والاجماع لا بد له من مستند شرعي نصي أو مصلحي يمثل ارادة الأمة العامة .

رابعاً : الاجتهاد الفردي من قبل العلماء المجتهدين : وهم المؤمنون بالله ورسوله ، العارفون بمدارك الأحكام الشرعية وأقسامها وطرق اثباتها ، ووجوه دلالتها على مدلولاتها ، وتشمل طرق استنباط القواعد والأحكام والأنظمة لديهم عدة أصول ، كالقياس والاستحسان والاستصلاح ، والعرف والعادة ، وسد الذرائع ، وقول الصحابي ، والاستصحاب .

فان برز اختلاف بين الناس أو بين المجتهدين المتخصصين ، عرض الأمر على القواعد العامة والمبادئ التشريعية وروح التشريع المعلومة من القرآن والسنة ، على ألا يتعارض الرأي المقول به مع النصوص المحكمة أو الأدلة القطعية ، وهذا تطبيق لقوله تعالى : « فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » ( النساء : ٥٩ ) .

ويتحدد الذين يفصلون في النزاع في صورة هيئة تحكيم أو محكمة دستورية عليا ، يختارهم أولو الأمر ، بالنيابة عن الأمة من العلماء المختصين في موضوع النزاع ، ممن اشتهروا بالعلم والمعرفة ورجاحة العقل والعدالة والتقوى والمروءة ، كما حصل في تحكيم بعض أهل الشورى الذين اختارهم بعض الخلفاء الراشدين وهو عمر بن الخطاب للترشح لمنصب الخلافة ، واتمام البيعة للمرشح من سائر الناس .

ويؤخذ في التصويت برأي الأكثرية أو الأغلبية ، عملاً برأي جماعة من الفقهاء القائلين بأن اتفاق أكثر المجتهدين حجة ، وإن لم يكن اجماعاً ؛ لقول النبي ﷺ : « يد الله مع الجماعة » « عليكم بالجماعة » « عليكم بالسواد الأعظم » . هذا ما لم يتبين للامام الأعظم رجحان رأي الأقلية بدليل أوضح أو لمصلحة أنسب ، والا اتبع رأي أهل الشورى وهو معنى « العزم » في آية « وشاورهم في الأمر » ( آل عمران : ١٥٩ ) أي مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم ، كما قال النبي ﷺ ، وقال لأبي بكر وعمر : « لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكما » .

#### □ صاحب الحق في التشريع :

اتضح لنا فيما بيناه أن لا حق لأحد سوى الله في التشريع بالمعنى الحقيقي ، سواء أكان حاكماً ، أو طائفة معينة ، أو الأمة نفسها ؛ لأن إعطاء أحدهم صلاحية التشريع يجعله متأثراً بالمصالح والأهواء الخاصة وترك مصلحة الأمة العليا ، بدليل ما أكدته القرآن الكريم على ترك الاختصاص التشريعي الأصلي لله ولرسوله ، قال تعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » ( الأحزاب : ٣٦ ) « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلّموا تسليماً » ( النساء : ٦٥ ) « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » ( النور : ٦٣ ) .

والتزم الصحابة المهديون هذا الهدي بعد وفاة الرسول الأعظم ﷺ ، فكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا ورد عليه الخصوم ، أو عرض له قضاء عام أو خاص ، نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من سنة رسول الله في ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياه أن يجد في سنة رسول الله ، جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم ، فإن أجمع رأيهم على أمر قضى به .

وكذلك كان يفعل عمر رضي الله عنه وبقية الصحابة ، وأقرهم على هذه الخطة المسلمون . وقد وضع النبي ﷺ لأئمة هذه الخطة ، حينما بعث معاذ بن جبل رضي الله عنه قاضياً بالاسلام الى اليمن ، فقال له الرسول : كيف تقضي يا معاذ إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد برأبي ولا آلو - أي لا أقصر في الاجتهاد - ف ضرب رسول الله ﷺ على صدره ، وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله ورسوله . وروى الامام مالك عن علي ، قال : قلت : « يا رسول الله ، الأمر

ينزل بنا لم ينزل فيه القرآن ، ولم تمض فيه منك سنة ؟ فقال : اجمعوا العالمين - أو العابدين - فاجعلوه شورى بينكم ، ولا تقضوا فيه برأي واحد » .

لكن الأمة بما لديها من خبرة واحتكاك بالمجتهدين فيها ، هي التي تختار أولي « الحل والعقد » حسبما تقتضي تطورات الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، فتكون ارادتها ممثلة بواسطة هؤلاء العلماء المتخصصين الذين اختارتهم ، وقيدتهم بمبادئ الاسلام وأحكامه ، وبالمصالح العامة فيمالا نص ولا اجماع فيه من الأمور الدنيوية والقضايا الاجتماعية المتجددة أو المتطورة .

وهذا يعني أن السيادة الأصلية لله تعالى ، فيجب الرجوع الى تشريعه أمراً ونهياً ، وأما السيادة العملية فهي للأمة باعتبارها التي تعين أهل الحل والعقد ، حينئذ يجتمع هؤلاء في مكان مخصص لهم ، بدلا من الاجتماع في المسجد ، كما يجتمع أعضاء مجلس الشعب أو مجلس الأمة في الأنظمة الحديثة لمناقشة شؤون المواطنين ، بشرط مراعاة أحكام التشريع الاسلامي وأسسها فيما يصدر من قوانين .

وإذا أصبح المجتهد الذي هو أحد هيئة أهل الحل والعقد خليفة أو وزيراً أو قاضياً ، فله الأخذ باجتهاده فيما لم يصادم اجماع المجتهدين ، ويكون رأيه حينئذ ملزماً بصفته صاحب سلطة .

ويمكن لكل انسان بلوغ درجة الاجتهاد باستجماع شرائطه المقررة أصولياً ، وأهمها معرفة اللغة العربية - لغة القرآن والسنة ، وكيفية استنباط الحكم من مصادره التشريعية ، وفهم مقاصد الشريعة ، ويتوصل الى ذلك بالبحث والنظر والتحصيل والممارسة الفعلية للاجتهاد ، حتى تعرفه الأمة وترشحه لتمثيلها .

ومجال الاجتهاد محصور فيما ليس فيه نص قطعي الثبوت والدلالة ، أو الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة أي البدهة كوجوب الصلوات الخمس ، والصيام ، والزكاة ، والحج ، وتحريم جرائم الزنا والسرقه والتلصص ( المحاربة أو قطع الطرق ) ، وشرب المسكرات ، والقتل ، وتوقيع العقوبات المقررة لها من جلد وقطع وقصاص ونحوها ، وتحريم الزواج بالمحارم .

وأما ما يصح فيه الاجتهاد فهو الأحكام التي ورد فيها نص ظني الثبوت والدلالة أو ظني أحدهما ، والأحكام التي لم يرد فيها نص ولا اجماع . وبه يتبين أن التشريعات الصادرة بمقتضى الأنظمة الحديثة التي لا تخالف الاسلام من قبل اللجان المشرفة ، لا تخالف قواعد الاجتهاد في الفقه الاسلامي ، مثل اصدار قوانين تنظيم أجور العمال ، والنقابات ، وعقود التنقيب عن النفط والمعادن ، وقوانين التأمينات الاجتماعية ، وتنظيم استثمارات الأراضي الموات الزراعية ، والصيد ، والثروة الشجرية الحراجية ، وتنظيم عقود التمهيدات والمقاولات العامة ، ونظام المزااد العلني للمناقصات ونحوها .

**والخلاصة :** أن الاجتهاد في الشريعة الاسلامية مقصور على استمداد الأحكام الشرعية من مصدرها الالهي ، فهو دستور الأمة ، والحاكم المجتهد هو الذي يجعل اجتهاد الفرد ملزماً باعتماده ، لا الأغلبية ، على عكس حال السلطة التشريعية في الدول الحاضرة ، فإن لها اصدار ما تشاء من التشريعات من دون أي قيد ، وتأخذ في ذلك بمبدأ الأغلبية .

### **المصادر غير الشرعية :**

بناء على ما تقدم لا يقر الاسلام الأخذ بأي مصدر لا يستند الى الشريعة ، أو الى الوحي بصفة مباشرة أو غير مباشرة . وأهم المصادر غير المعترف بها شرعاً هي ما يأتي :

**١ - التشريع أو العقل :** يطلق التشريع عند فقهاء القانون الوضعي على معنيين : أحدهما عام والآخر خاص . أما التشريع بالمعنى العام : فهو وضع القواعد القانونية اللازمة لحكم العلاقات الاجتماعية بين الناس ، بصرف النظر عن كون تلك القواعد قد نتجت عن مصدر من مصادر القاعدة القانونية ، أو عن تفسير للقواعد القائمة .

أما التشريع بالمعنى الخاص : فهو تعبير عن ارادة السلطة العامة ، قصد به وضع القواعد القانونية ، والزام الناس باحترامها ، وهذا المعنى الخاص بكل دولة أكثر شيوعاً من المعنى العام ؛ اذ هو المقصود من لفظ التشريع عند اطلاقه ، والسلطة العامة التي تمارس التشريع قد تكون أفراداً كما في الملكيات المطلقة ، وقد تكون مجلساً أو مجالس نيابية تنوب عن الشعب في وضع التشريع ، كما في أغلب نظم الحكومات ، وقد تكون أوسع من ذلك ، بل قد تكون الشعب نفسه عند وضع القانون الأساسي للدولة ، وهو الدستور .

وأياً ما كان الأمر ، فإن هذه السلطة تعتمد في وضع القانون على نتائج العقل البشري وتفكيره ، كما هو واضح من التعريف ، اذ ينص على أن التشريع تعبير عن ارادة السلطة العامة التي هي فرد أو أفراد من الناس ، واذاً فإن التشريع قائم على نتائج العقل ، بل هو مرادف له .

والعقل المجرد عن الاعتماد على الشرع الالهي لا يعتبر مصدراً من مصادر الفقه الاسلامي عند فقهاء الشريعة الاسلامية ؛ لأنه لا يحقق العدالة والمثالية المطلوبتين في القانون ، اذ أن العقول البشرية تتفاوت في ادراكها للأمور ، وتختلف مقاييس الخير والشر في نظرهما ، ويقتصر ادراكها لحقائق الأشياء الغامضة ، ولا تستطيع كشف ما يجيء به المستقبل من أحداث ، كما أنها ليست معصومة من الاندفاع وراء الشهوات والثروات .

ثم ان نتائج العقول لا يقوم على أساس الدين والأخلاق ، فأضحت القوانين التي هي من صنع البشر قاصرة دائماً عن تحقيق العدالة والمصلحة والاستقرار ، وآية ذلك كثرة تغييرها وتبديلها أو تعديلها واصلاح الناقص فيها ، بعد زمن قصير من سنّها أو انشائها .

وعدم اعتبار العقل ( المحض ، بدون الهداية الالهية ) مصدراً من مصادر الأحكام في الفقه الاسلامي أمر أجمع عليه فقهاء الشريعة الاسلامية ، فتراهم يقررون

— كما بينا — أنه « لا حاكم الا الله رب العالمين ». ولم يشذ منهم أحد ، حتى فقهاء المعتزلة الذين يقولون : ان العقل يدرك في بعض الأفعال حسناً يجعلها مأموراً بها ، ويترتب على فعلها الثواب ، كالصدق والمروءة والعفو والعدل ، ويدرك في بعض الأفعال قبحاً يجعلها منهيّاً عنها ، ويترتب على فعلها العقاب ، كالكذب والقتل والظلم وغيرها .

ذلك أن المعتزلة يقولون : ان العقل لا ينشئ هذه الأحكام ، ولا يضعها ، وإنما المنشئ لها هو الله رب العالمين . وعمل العقل مقصور على معرفة حكم الله تعالى في هذه الأشياء بواسطة ادراك صفات الحسن والقبح الذاتية . فإذا أدرك ما فيها من حسن ، أدرك حكم الله فيها ، فيتعين عليه فعلها . وإذا أدرك ما فيها من قبح أدرك حكم الله فيها ، فيتعين عليه تركها . ولا يتعدى عمل العقل معرفة الحكم وادراكه . أما واضع الحكم ذاته ومنشئه فهو الله رب العالمين .

ومع هذا ، فإن أهل السنة قد أبطلوا رأي المعتزلة هذا ؛ لأن التجربة الجاهلية بين العرب التي سبقت الاسلام والتي اعتمدوا فيها على وحي عقولهم تعطي الدليل القاطع على خطأ الاعتماد على العقل وحده .

وأما الشيعة الذين اعتمدوا العقل مصدراً رابعاً للاجتهاد ، فانهم حصروه عندهم بامثال التكليف الشرعي .

ولم يكن للاعتماد على العقل بصفة كونه مصدراً للأحكام من حلال وحرام أي وجود في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ولا في العصور التالية . أما في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ، فإن ما جاء في الكتاب الكريم من تشريعات وأحكام تفصيلية أو مجملية ، كان وحياً صرفاً من الله تعالى ، بدليل قوله تعالى : « وانه لتنزيل رب العالمين ، نزل به الروح الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين ، بلسان عربي مبين » ( الشعراء : ١٩٢ — ١٩٥ ) وكذلك ما جاء في السنة من أحكام ، فانه وحي أيضاً ، كما ترشد اليه الآية القرآنية : « ولو تقول علينا بعض الأقاويل ، لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منكم من أحد عنه حاجزين » ( الحاقة : ٤٤ — ٤٧ ) والذي كان للفكر والعقل في ابان تنزل الوحي هو مجرد تطلع وتأمل وترقب وانتظار لنزول الوحي من الرسول نفسه أو من بعد الصحابة ، مثل نزول آيات كفارة الظهار لمعالجة أمل خولة بنت ثعلبة التي ظاهر منها زوجها أي حرما بتشبيهاها باحدى محارمه كأمه وأخته : « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله ، والله يسمع تحاوركما ، ان الله سميع بصير » ( الآيات : ١ — ٤ من سورة المجادلة ) ومثل نزول آيات اللعان ( الأيمان الخمسة بين الزوجين عند اتهام الزوج امرأته بالزنا ، أو لنفي نسب ولد ) : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ، انه لمن الصادقين » ( سورة النور : ٦ — ١٠ ) نزلت حينما قذف هلال بن أمية امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء . ومثل نزول آية تحريم الخمر تحريماً قاطعاً وهي : « انما الخمر والميسر » ( المائدة : ٩٠ — ٩١ ) في المرحلة الرابعة من مراحل التدرج في تحريم الخمر ، نزلت لقول عصر الذي نزل القرآن مؤيداً لرأيه في بضع وثلاثين مسألة : « اللهم بيّن لنا في الخمر بياناً شافياً » .

وللحد من دور العقل وتساؤل الناس أسئلة ضارة بمصلحة الجماعة في عصر الوحي والرسالة ، نهى القرآن الكريم عن السؤال عن أشياء ، هل هي حرام أم مباحة : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم ، وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم ، عفا الله عنها ، والله غفور حلیم ، قد سألها قوم من قبلكم ، ثم أصبحوا بها كافرين » ( المائدة : ١٠١ - ١٠٢ ) أي أن الأصل في الأشياء غير المنصوص عليها هو الاباحة ، حماية للمصلحة العامة ، ومنعاً من الاثقال والتشديد على الناس ، وأخذاً بيسر الاسلام وسماحته ، ويكون دور العقل البشري فيما سكت عنه الشرع أو عفا الله عنه ، فهو مجال تحريك العقل وأعمال الفكر ، خصوصاً في أمور الدنيا وتنظيم أوضاعها ، لقوله ﷺ - فيما رواه مسلم عن عائشة - « أنتم أعلم بأمر دنياكم » والقاعدة العامة في المعفو عنه هو الاباحة حتى يكون المنع أو الحظر .

وأما بعد عصر الرسول ﷺ ، فان عمل المجتهدين لا يعدو أن يكون كشفاً للأحكام وإظهاراً لها ، بتفهم النصوص وتطبيقها ، والقياس عليها ، والاجتهاد في استخراج الأحكام الشرعية منها ، وليس فيه وضع واحداث ، أو ابتكار واختراع للأحكام من عند أنفسهم ، أو انشاء لها بواسطة عقولهم وأفكارهم ؛ لأنهم يستندون الى الكتاب والسنة في كشف هذه الأحكام وبيانها ، ولا يعتمدون على غيرهما بتاتاً ، سواء أكان الاجتهاد جماعياً أم فردياً . غاية الأمر أن الحكم اذا أجمع عليه المجتهدون كان ملزماً للأمة ، ولا يسوغ الاجتهاد فيه بعدئذ . وان كان الحكم قد ثبت باجتهاد فردي ، فليس ملزماً لسائر المجتهدين ، وانما هو ملزم للمجتهد الذي رآه ، ولكل من استفتاه من المقلدين . لكن لم يهمل الله عقول هذه الأمة ، فترك لها حرية الاجتهاد ، والبحث عن الحكم الأصلح فيما لا نص عليه ، عن طريق القياس والاستحسان والمصالح المرسلة ، ومراعاة الأعراف والعادات ، في ضوء هدي الشريعة ، وانطلاقاً من مبادئها ، وتحركاً في أفق ومدار غاياتها الكبرى ، واطار مقاصدها التشريعية العامة لتنظيم حياة الفرد والجماعة ، أي أن الدين لا يكون الا من عند الله اما بنص قرآني أو حديث نبوي ، وأما الاجتهاد فيما لا نص فيه فهو وضع بشري يسير في فلك الهداية الالهية . وبه يظهر أن سلطة التشريع الأولى في الاسلام هي لله رب العالمين ، وللرسول عليه السلام ، باعتبار أنه رسول ومبلغٌ وحي الله الى سائر الناس وليست هناك سلطة تشريعية في الاسلام لأحد من الناس فرداً كان أو جماعة ، لما بيناه سابقاً ، ويكون اطلاق اسم التشريع على عمل المجتهدين ، واطلاق اسم المشرع على المجتهد أو ولي الأمر اطلاقاً مجازياً ، لا حقيقياً . ويمكن أن يقوم مقام سلطة التشريع في الاسلام مجلس تخطيط أعلى يعتمد على الشورى .

## ٢ - التفويض أو العصمة :

التفويض : احالة الحكم الى النبي أو العالم في المسائل والوقائع بما يشاء من غير دليل يستند اليه ، ويكون حكمه صواباً موافقاً لحكم الله تعالى ، لالهامه الله له ولم يقل بهذا المصدر الا طائفة من الشيعة الامامية ، ولذلك يدعون العصمة لأئمتهم ؛ لأنهم مفوضون بالحكم من قبل الله تعالى ، وهو قد ألهمهم آياه ، فيكون قولهم صواباً موافقاً لحكم الله تعالى .



لكن أهل السنة على اختلاف مذاهبهم ينكرون هذا التفويض ، ولا يعدونه حجة ومصدراً للأحكام ؛ لأن الأحكام انما تتلقى من الله تعالى بواسطة أمين وحيه : جبريل عليه السلام . فهناك تلازم بين النبوة والعصمة ، ولا عصمة لغير نبي بالدليل النقلي والعقلي .

أما الإلهام : فيحتمل أن يكون من الله تعالى ، ويحتمل أن يكون من الشيطان ، كما يدل لذلك قوله تعالى : « وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم » ( الأنعام : ١٢١ ) ويحتمل أن يكون من وسوسة النفس وتحديثها ، كما يرشد اليه قول الله تعالى : « ولقد خلقنا الانسان ، ونعلم ما توسوس به نفسه ، ونحن أقرب اليه من جبل الوريد » ( سورة ق : ١٦ ) ومع هذه الاحتمالات لا يكون الإلهام حجة .

ومن هذا القبيل ما يراه بعض الصوفية من أن الإلهام أو المكاشفة حجة يجب العمل به للمعنى الذي قدمناه ، وهذا باطل كسابقه ؛ اذ لا حجة في الإلهام أو المكاشفة ؛ لأن صاحب الرسالة ( النبي محمد ﷺ ) نفسه لا يقول الا عن وحي : « وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى » ( النجم : ٣ - ٤ ) فالأمة أولى بالأقول الا عن دليل وبرهان شرعي ، وأما الحكم جزافاً أو بالهوى والطبيعة ، فهو عمل أهل البدعة والضلال .

وربما كان التنديد في القرآن بشعر الشعراء المغالين ، وكراهية انشاد الشعر الفاسد انما هو بسبب الاعتماد على مجرد الإلهام الشيطاني الخالي عن القيود والضوابط الشرعية أو العقلية السليمة ، فقال تعالى : « هل أنبتكم على من تنزل الشياطين ، تنزل على كل أفكأ أثيم ، يلقون السمع وأكثرهم كاذبون . والشعراء يتبعهم الغاؤون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون ، الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وذكروا الله كثيراً ، وانتصروا من بعدما ظلموا ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » ( الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٧ ) .

### ٣ - الاحالة :

الاحالة وتعرف عند القانونيين بالاسناد ، ليست من مصادر الفقه الاسلامي بالنسبة الى المسلمين ، بأن يحالوا الى شريعة أو أحكام أخرى تحل محل الشريعة الاسلامي ، وذلك لكمال الشريعة وتامامها بوفاء الرسول ﷺ .

أما بالنسبة الى غير المسلمين من أهل الذمة ( أي العهد والضمان والأمان ) الذين يقيمون بصفة دائمة في دار الاسلام ، ويعدون من مواطني دار الاسلام ، فان أحكام الاسلام تقضي بعدم التعرض لهم في عباداتهم واقامة شعائر دينهم ؛ لأننا نحن المسلمين أمرنا بتركهم وما يدينون ، وعلى هذا اجماع المسلمين ، أما ما وراء ذلك من نظام المعاملات والعقوبات فجمهور الفقهاء على أنهم خاضعون لأحكام الشريعة الاسلامية ، فيتعرض لهم بالزامهم بها اذا خالفوها ، ويقضى بينهم بأحكامها ، أخذاً بمبدأ وحدة القانون والقضاء في داخل الدولة الواحدة .

لكن ذهب أبو حنيفة الى أنه لا يتعرض لهم فيما يقرره أهل دينهم من أحكام المعاملات المدنية والعقود التجارية ، ويقضى بينهم بأحكام دينهم فيها ، الا اذا تعلق بهذه المعاملة حق

أحد من المسلمين ، فانه تطبق أحكام الشريعة الاسلامية في هذه الحالة ، منعاً للضرر عنهم ، كما اذا تزوج غير مسلم ذمّية مطلّقة من مسلم ، وهي في عدتها منه ، فانه تطبق أحكام الشريعة الاسلامية في هذه الحالة بالتفريق بينهما ، صيانة لحق المسلم ، ومنعاً لتضرره من تزوج غيره بمطلّقة وهي في العدة ( مدة مكث المرأة بعد الطلاق لفترة ثلاثة أشهر أو حدوث العادة الشهرية ثلاث مرات ) .

وذهب أصحاب أبي حنيفة الى عدم التعرض لهم ، ولكن يقضى بينهم بأحكام الشريعة الاسلامية المجمع عليها كحرمة الزوج بالأم والأخت والبنت ، والجمع بين أكثر من أربع نسوة . أما الأحكام التي لم يجمع عليها في الشريعة الاسلامية ، فيقضى بينهم بأحكام دينهم فيها .

يظهر من هذا أن أبا حنيفة هو الذي يقول بالاحالة الى شريعة غير المسلمين في دار الاسلام ، فيما لا يتعدى ضرره الى أحد من المسلمين . وان صاحبي هذا الامام وهما أبو يوسف ومحمد يقولان بالاحالة فيما ليس مجعماً عليه من أحكام الشريعة الاسلامية . لكن هذه الاحالة ليست مصدرأ للفقهاء الاسلامي أو استمداداً له من شرائع أخرى تكمل شريعته ، ولكنها وضع اقتضاه التسامح مع أهل الذمة من غير المسلمين ، بأن تترك لهم الحرية في عباداتهم واقامة شعائرهم ، وما يدينون به من أحكام المعاملات . ولا شك بأن هذا التسامح يعد من مفاخر الشريعة الاسلامية . وقد أدى الى نشوء ما يعرف بالامتيازات الأجنبية في عهد الدولة العثمانية . ثم أحست الدول التي كانت خاضعة لهذه الدولة بمدى خطورة وعيوب هذه الامتيازات ، فبادرت بعد الاستقلال الى الغائها ، أخذاً بالمبدأ الاسلامي الأكثر اتباعاً بين المذاهب ، والأصوب ، والأسدسياسة ومصلحة ، حينما استغل الأجانب هذه الامتيازات .

ويلاحظ أن الأخذ بمبدأ العرف وشريعة من قبلنا ليس من باب الاحالة ؛ لأن العرف أو شرع من قبلنا ليس شرعاً مستقلاً لنا ، وانما بسبب اقرار الشرع الاسلامي الرجوع اليه أحياناً ، لبناء العرف في الغالب على مراعاة الحاجة والمصلحة ، ودفع الحرج والمشقة ، والتيسير في التكاليف الشرعية ، وبشرط عدم مصادمة العرف نصاً شرعياً ، فان صادمه كان عرفاً فاسداً لا يصح الأخذ به . وشرع من قبلنا مردود الى الكتاب أو السنة ، فلا يؤخذ به الا اذا حكاه القرآن أو ورد على لسان النبي ﷺ ، أو نقله مسلم ثقة عدل ، ولم ينسخ في شريعتنا ، كالتي قصها الله سبحانه علينا في قرآنه ، أو وردت على لسان نبيه ﷺ ، من غير انكار ولا اقرار ، مثل آية القصاص : « وكتبنا عليهم فيها - أي في التوراة - أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص » ( المائدة : ٤٥ ) ومثل آية قسمة الماء بين النبي صالح عليه السلام من أجل الناقة وبين قومه : « ونبيهم أن الماء قسمة بينهم ، كل شرب محتضر » ( القمر : ٢٨ ) .

#### ٤ - القانون الروماني :

زعم بعض المستشرقين أن الفقه الاسلامي قد تأثر بالقانون الروماني ، بل غلا

بعضهم ، فزعم أن القانون الروماني مصدر من مصادر الفقه الاسلامي ، وقد استند هؤلاء في اثبات دعواهم أو نظريتهم الى شبهتين :

**الأولى :** أن القانون الروماني سابق على الفقه الاسلامي في الوجود ، وأن الشريعة الاسلامية قد خلفت القانون الروماني في كثير من البلاد مثل سورية ولبنان وفلسطين ومصر .. الخ .

**الثانية :** تشابه القانون الروماني والفقه الاسلامي في بعض القواعد والاصطلاحات ، أي يوجد تشابه بين بعض القواعد الشرعية ، وبعض القواعد الرومانية ، كقاعدة « البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر » فانها واحدة في التشريعين ، وقاعدة الاستصلاح أو المصالح المرسله ، فانها مبدأ المنفعة العامة في القانون الروماني ، مما يدل على تأثر الفقه الاسلامي بالقانون الروماني ، وهذا التأثير مرّ بمرحلتين :

**الأولى :** مرحلة التكوين والنشأة في عهد الرسول ﷺ ، حيث كان للرسول - فيما زعموا - معرفة بالقانون الروماني البيزنطي ، حينما سافر الى الشام .

**الثانية :** مرحلة النضج في عهد الصحابة والتابعين والمجتهدين ، حيث تلاقت الشريعة الاسلامية مع القانون الروماني في البلاد التي فتحها المسلمون كالشام ومصر .

وهذا كله زعم باطل ؛ لأن مصادر التشريع الاسلامي مستقلة ، مردها الى الارادة الالهية فقط ، ولأن النبي ﷺ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يكن نبياً حينما جاء تاجراً الى الشام بمال السيدة خديجة رضي الله عنها في عهد الشباب . ويلاحظ أن اتهامه بأخذ الشريعة من القانون البيزنطي شبيه بفرية أهل الجاهلية الذين كانوا يقولون : انما يعلمه « جبر » وهو غلام للفاكه بن المغيرة ، وكان نصرانياً فأسلم ، وكان المشركون اذا سمعوا من النبي ﷺ ما مضى وما هو آت ، مع أنه غير قارئ ، قالوا : انما يعلمه جبر ، وهو أعجمي ، فقال تعالى ردأ عليهم : « ولقد نعلم أنهم يقولون : انما يعلمه بشر ، لسان الذي يلحدون اليه أعجمي ، وهذا لسان عربي مبين » ( النحل : ١٠٣ ) والمعنى : عجباً لكم أيها المشركون العرب ، لسان الذي تشيرون اليه ، وتقولون : انه علمه ، لسانه أعجمي ، ولفته أعجمية غير عربية ، وهذا القرآن الذي نزل على النبي ﷺ عربي مبين .

أما التشابه بين نظامين قانونيين في بعض القواعد ، فلا يدل على أن أحدهما قد أخذ من الآخر أو أنه قد تأثر به ، بل يدل على أن مجتمعي هذين النظامين قد وصلا الى درجة واحدة من المدنية والحضارة . وهذا التشابه في الأحكام القانونية أو في غيره من النظم المختلفة أمر مألوف بين الأمم ، لا فرق بين المسلمين والرومان أو غيرهم من الأمم ، ونجد هذا التشابه واضحاً في مجالات الفلسفة ونظرياتهما ومناحي التفكير عامة ، ولا نستطيع لمجرد هذا التشابه الزعم بأن هذه الأمة هي التي أخذت عن تلك ، فالعقل البشري السليم يتشابه في كثير من ألوان التفكير ، ويتشابه الشعراء والحكماء ، ويكون ذلك من قبيل توارد الأفكار ، دون امكان اثبات الأخذ والتقليد أو المحاكاة .

وأما كون الشريعة الاسلامية قد طبقت في كثير من بلاد الرومان ، وظهور نوع من

الاقتباس في التنظيمات الادارية كالدواوين والتقسيمات والمكايل والموازين ، فلا يدل على أن قواعد الشريعة الأصلية وأحكامها مأخوذة من أنظمة الرومان ؛ لأن استقرار أحكام الشريعة ومعرفة ما نزل به الوحي الالهي سبق فتح هذه البلاد التي انتزعت من الرومان ، ووجود لون من التشابه محصور في نطاق الاجتهاد الذي فرضت عليه الظروف الجديدة أن يتطور وينسجم مع الحاجات ومتطلبات الناس ، وكان على القاضي أو المجتهد اذا عرض عليه نزاع ما ، ولم يجد له حكماً خاصاً في نصوص الشريعة ، أن يوجد حلاً ملائماً لهذا النزاع عن طريق الاجتهاد ، مستلهماً روح التشريع الاسلامي العامة ، ومراعياً مصالح الناس . وحينئذ قد يصل الى حل توصل اليه القاضي الروماني ، فتشابه القاعدتان .

**ولكن طرق الوصول الى كلتا القاعدتين مختلفة ، اذ أن كل قاض يلتزم بالرجوع الى أصول تشريعه ، وبمقارنة أصول الاجتهاد بين الشريعة الاسلامية والقانون الروماني ، نجد اختلافاً واضحاً بين تلك الأصول والنظريات التي يعتمد عليها .**

فالتشابه في بعض الأحكام لا يدل إطلاقاً على تأثر أحد التشريعين بالآخر ، وقد رفض الفقيه الفرنسي لامبير نظرية ريفيو القائلة بأن قانون الألواح الاثني عشر الروماني قد أخذ عن مجموعة أمازييس المصرية ، بالرغم من التشابه بين كثير من القواعد التي ضمها كلا القانونين . فلا يتصور أن الشريعة الاسلامية ذات المصدر الالهي أخذت بالأولى أحكامها عن القانون البيزنطي ؛ لأن التشابه في بعض الأحكام لا يعني شيئاً من ذلك .

وأما القول بأن الشريعة الاسلامية تأثرت بالقانون الروماني وأخذت منه قواعده القانونية ، فهذا يتطلب اثبات أمرين :

**أولهما :** أنه لم يكن للعرب قانون خاص قبل الاسلام .

**ثانيهما :** امكان الأخذ والانتقال من القانون الروماني الى الشريعة الاسلامية . لكن التاريخ عاجز عن اثبات هذين الأمرين .

فقد كان للعرب مدنية مزدهرة ونظم خاصة بهم كشفت عنها البحوث الأثرية في القرن التاسع عشر ، وكان يسودهم قانون عرفي قبل الاسلام . ويؤكد ذلك أن القانون البيزنطي الذي كان مطبقاً في الشام لم يصل الى الجزيرة العربية ، ولم يعرفه العرب .

ومن المعلوم أن القرآن الكريم الذي تضمن القواعد القانونية ومثله السنة النبوية كانا يصدران بمناسبة حالات ووقائع تعرض على النبي ﷺ ، ولم يعرف النبي عليه السلام اللغة الرومانية ولا غيرها ؛ لأنه كان أمياً ، وبعد وفاته نشأ القياس والاجماع . وأما ما أقره الاسلام من النظم القانونية أو أدخل عليه بعض التعديلات ، فهو من الأنظمة التي كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل ظهورها ، دون ما عداها ، وقد ألغى بعض الأنظمة لتعارضها مع التعاليم والمبادئ الجديدة الاسلامية ذات المصدر الالهي فقط ، فالقواعد القانونية الاسلامية تكونت تدريجياً بمناسبة الحالات الاجتماعية التي كانت تعرض على الرسول ﷺ والتي كانت تتطلب حلاً لها .

وادعاء تأثر الشريعة الإسلامية في دور تكوينها بالقانون البيزنطي يتطلب اثبات كون الرسول عليه السلام يعرف أحكام ذلك القانون ، ومن المعلوم أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان أمياً ، وأنه نشأ في بيئة عربية خالصة ، وأنه لم يغادر الحجاز إلا في رحلتين قصيرتين للتجارة ، فكيف يتعرف في تلك الظروف على القانون البيزنطي ، وهو لم يكن نبياً بعد .

ان تاريخ العرب قبل الاسلام وانطواءهم على أنفسهم ، والتدرج في التشريع الاسلامي، وتاريخ حياة الرسول ﷺ يثبت لنا بنحو قاطع بأن الشريعة الإسلامية لم تتأثر عند نشأتها بالقانون الروماني .

وكذلك لم تتأثر الشريعة بعد وفاة الرسول ﷺ بأي قانون آخر ؛ لأن القياس والاجماع اللذين ظهرا بعد الوفاة يتطلبان الاعتماد على أصل تشريعي في النصوص القرآنية أو النبوية ، فالقياس عقد مماثلة بين أمر غير منصوص على حكمه وأمر منصوص فيه على الحكم ، والاجماع يتطلب مستنداً شرعياً من النصوص أو ما يؤول إليها . وان واقع الفتوحات الإسلامية في الشام ومصر والعراق هو الذي أدى الى ظهور حالات اجتماعية جديدة تتطلب حلاً ، وقد تصدى لها المجتهدون المسلمون ، ولم يعرف في تاريخ الاجتهاد أصلاً أن المجتهدين التمسوا الحلول من غير المسلمين ، بل لم يُجز لهم شرعهم أن يستقوا حكماً من غير المصادر الشرعية المعروفة ، وهي القرآن والسنة والاجماع والقياس ونحوها من مصادر الرأي المردود في النهاية الى هذه الأصول الأربعة .

وأما ما قاله « كاروزي » بأن القواعد البيزنطية انتقلت الى الاسلام عن طريق ترجمتها الى اللغة السريانية ، فهو غير صحيح بتاتا ؛ لأن هذه الترجمة لم تتم الا في أواخر القرن الثامن الميلادي ، أي بعد تكوين مدرستي أبي حنيفة ( ٦٩٨ - ٧٦٧ م ) ومدرسة الامام مالك ( ٧١٥ - ٧٩٥ م ) فلا يقال بأن فقهاء هاتين المدرستين قد تأثروا بترجمة تلك القواعد .

ولا يمكن القول أيضاً بأن القواعد البيزنطية انتقلت عن طريق الثقافة الاغريقية ؛ لأن مدرسة أهل السنة كانت متغلبة على مدرسة المعتزلة ، والمدرسة الأولى لا تعرف غير فلسفة الاسلام ومبادئه ، وأما المدرسة الثانية التي تأثرت بالفلسفة الاغريقية والفارسية ، فكانت محصورة في علم الكلام أو علم العقائد ، وقد اقتصر تأثيرها على استخدام البراهين العقلية والأدلة الفكرية للدفاع عن عقائد الاسلام وفلسفته .

وكذلك لا دليل على أن انتقال القواعد البيزنطية الى الشريعة الإسلامية قد تم عن طريق التشريع الموسوي ؛ لأن هذا التشريع الذي كان سائداً بين يهود يثرب ( المدينة ) لم يكن له أي دور في تكوين القواعد العرفية التي كانت تسود الجزيرة العربية .

بل ان العرب أنفسهم كانوا أمة أمية ، فلم يتيسر للفقهاء المسلم ، الذي وان سمع ببعض القواعد البيزنطية ، أن يستفيد منها ؛ لأن ذلك يتطلب معرفة دقيقة بالنظريات

التي قامت عليها تلك القواعد ، ولمَ لَمْ ينقل تلك القوانين والأنظمة بدلا من صياغتها صياغة اسلامية معروفة لدى الفقهاء المسلمين .

ولو فرضنا أن فقيهاً عرف القانون البيزنطي ، أو أن أحد الصحابة أو التابعين أو من بعدهم تعلم اللغة الروسية أو السريانية أو الفارسية ، فانه لا يستطيع أخذ حكم شرعي من ذلك القانون ؛ لأن الفقيه المسلم ملزم شرعاً بالتقيد بأصول الشريعة الاسلامية ، مقيد في بحثه بالرجوع الى مصادر معينة ، وملتزم في استنباط الأحكام بقواعد تفسيرية محددة ، أملت طبيعة اللغة العربية ، والمسلّمات العقلية ، وطبيعة التشريع في القرآن والسنة ، مما أدى الى نشوء علم قائم بذاته وهو علم أصول الفقه أي أدلة الاجتهاد والاستنباط ، ذلك العلم الذي لا نجد له الى الآن مثيلاً عند الأمم الأخرى .

ويؤكد كل ما ذكر أن أصول الاستنباط ومحتويات الشريعة ، قد تحدت موضوعياً منذ النصف الأول من القرن الهجري الأول ، بحيث أصبحت قواعد بعيدة عن التأثير بأي مصدر أو قانون غير اسلامي .

**والخلاصة :** لقد نشأت الشريعة الاسلامية ( أدلة وأحكاماً أو أنظمة قانونية ) نشأة مستقلة وبعيدة عن التأثير بالقانون البيزنطي ، وعن الأخذ من أي شريعة سابقة ، لاندراش الشرائع واختلاطها ، وعدم وجود مصدر موثوق عنها .

- الدكتور وهبة الزحيلي .
- له أكثر من عشرين مؤلفاً منها : آثار الحرب في الفقه الاسلامي - دراسة مقارنة ، ومنها نظرية الضرورة الشرعية - دراسة مقارنة ، ومنها نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجنائية - دراسة مقارنة ، ومنها نظام الاسلام في العقيدة ونظام الحكم والعلاقات الدولية ومشكلات العالم الاسلامي المعاصر . ومنها الأصول العامة لوحدة الدين الحق . ومنها الوسيط في أصول الفقه الاسلامي - جزآن ومنها الفقه الاسلامي وأدلته - تسع مجلدات في المذاهب الاسلامية مع فهرسه الفبائية للكلمات الاصطلاحية الفقهية في هذه الموسوعة الفقهية .

★ ★ ★

### الحواشي :

١ - رد الله تعالى في قرآنه هذه التشريعات ولم يقبلها من الجاهلين ، فقال : « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصية ولا حام ، ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب ، وأكثرهم لا يعقلون » ( المائدة : ١٠٣ ) والبحيرة : هي الناقة يبحرون أذنّها أي يشقونها شقاً واسعاً اذا نتجت خمسة أبطن وكان الخامس أنثى ، ويجعل درنّها للأصنام ، فلا يحلبها أحد . والسائبة : الناقة التي تسبب لآلهم فترعى حيث شاءت ، ولا يحمل عليها ولا يجز صوفها ولا يأخذ لبنها الا ضيف . والوصيلة : الشاة أو الناقة اذا ولدت معاً ذكرًا وأنثى ، فيقولون : وصلت أخاها ، فلم يذبوا الذكر لآلهم كما كانوا يفعلون . والحامي : هو الفحل الذي يولد من ظهره عشرة أبطن ، فيقولون : حمى ظهره ، فلا يحمل عليه ولا يمنع من ماء ولا مرعى .